كلمة ونص

ميشيل خياط

حفاوة شرقية دعماً لسورية

لعل دعوة جمهورية الصين الشعبية للرئيس بشار الأسد لزيارتها وإرسال طائرة رئاسية له للقيام بهذه الزيارة التي بدأت يوم الخميس الماضي، تعد حفاوة شرقية كبرى بسورية، وخطوة كبيرة جداً إلى الأمام تتجاوز دعوات وإلحاح وإصرار كثير من الحريصين على حياة معيشية أفضل واقتصاد أقوى من خلال الدعوة إلى التوجه شرقاً.

نعم كنا نتمنى أن تنتج خطوات عبر التوجه شرقاً والتعاون مع الدول الشرقية على صعيدي الاستيراد والتصدير وإعادة البناء، وكنا نرى أن العلاقة مع تلك الدول الصديقة والحليفة، تكتنز الكثير من الصدق والنزاهة والإخلاص، ما يوفر على اقتصادنا مبالغ ضخمة، ويُنأى بنا عن تداعيات الحصار.

وفوجئنا بالشرق الكبير مجسداً بجمهورية الصين الشعبية ذات ثاني اقتصاد في العالم، ينجز مبادرة كبرى غير مسبوقة في العلاقات الدولية معبراً عن حفاوة شرقية بالغة بسورية.

ومن دون شك هناك معان كثيرة لهذه المبادرة، جرى التعبير عنها في البيان المشترك الصادر في أعقاب لقاء القمة بين الرئيسين السوري بشار الأسد والصيني شي جين بينغ، لعل أهمها التوقيع على الشراكة الإستراتيجية للدفع بالتعاون الودي في كل المجالات على نحو شامل بما يخدم شعب البلدين بشكل أفضل.

كلنا يعرف أن الصداقة السورية الصينية قديمة (٦٧) سنة، ودخلت امتحانات كثيرة خرجت منها بنجاح باهر على صعيدي الأمانة والوفاء مجسدة المأثور الشعبي البديع: الصديق عند الضيق.

وقفت الصين الشعبية معنا ضد الحرب الجائرة علينا، واستخدمت حق النقض الفيتو في مجلس الأمن ١٣ مرة وحدها أو بالمشاركة مع الحليف الروسي الموثوق، لحمايتنا من اعتداءات مدفوعة بالافتراء والأكاذيب والكيدية، كان يمكن أن تنزل بنا أفدح الخسائر البشرية والمادية.

وإذ نعنى هنا بالنتائج الاقتصادية، لتلك القمة السورية– الصينية، فإننا نأخذ بعين النظر واقعنا السوري الاقتصادي، المتعطش إلى الكهرباء، وإعادة تشغيل مصانعنا الكبرى المدمرة أو المحتاجة إلى الترميم وخطوط إنتاج جديدة، ولاسيما مصانع الجرارات والإطارات والبطاريات والغزل والنسيج والأدوات الكهربائية، وحياتنا المعيشية التواقة إلى إنتاج زراعي أغزر بشقيه النباتي والحيواني، عبر توفير احتياجات هذا الإنتاج من الأسمدة والأعلاف والآليات الزراعية..... الخ، وتوقنا إلى حلول عملية تعيد دوران عجلة الحياة، وتتيح للأجيال الجديدة العمل والسكن وبناء أسرة، ما يتطلب البدء بأسرع وقت ممكن بإعادة بناء ما هدمته الحرب الظالمة على سورية من منازل ومدارس ومؤسسات متنوعة، وطرقات وسكك حديدية.... الخ. . وهنا نجد في البيان ما ينص على عمل سورية والصين الشعبية يداً بيد على بناء: الحزام والطريق بجودة عالية.

ومبادرة الحزام والطريق رأت النور في العام ٢٠١٣، وهي مبادرة صينية إنسانية تنموية، تربط ثلاث قارات (آسيا وأوروبا وإفريقيا) بممرات تجتاز ٧٠ بلداً واستناداً إلى دراسة دولية فإن هذه المبادرة ستخرج ٣٢مليون إنسان من دائرة الفقر، وستعزز التجارة العالمية بنسبة تصل إلى ٩,٧ بالمئة للاقتصادات الواقعة على امتداد الممرات، وستزيد الدخل العالمي ٢,٩ بالمئة وسترفع الاستثمارات الأجنبية في الاقتصادات المنخفضة الدخل إلى نسبة ٧,٦ بالمئة.

صحيح ومنطقي جداً أن اتفاق الشراكة الإستراتيجية بين سورية والصين، ليس له فعل السحر ولن يغير الوقائع الاقتصادية السورية فوراً وخلال أسابيع، لكنه بما حظي به من حفاوة واهتمام، وبالنظر إلى الظروف المحيطة به، ومنها ازدياد حدة الهجمة على سورية ولاسيما على الجبهة الاقتصادية، وإشغال الحليف الروسي إلى حد كبير بحرب استنزاف، تغذيها أربعون دولة على الأقل، من ضمنها دول حلف الناتو، فإن هذا الاتفاق مع الأصدقاء الصينيين، المعروفين بالانضباط الدقيق والالتزام بالقوانين بشدة، سيشكل إغناء للبنى التحتية الإنتاجية التي تنجز الآن في سورية، مثل محطات توليد الكهرباء التقليدية والمتجددة، ومشاريع مياه الشرب، ومصانع الأدوية، وسيغير تباعاً حالتنا المعيشية نحو الأفضل.

لدينا تجارب كثيرة مع الأصدقاء الصينيين، من أشهرها أنه عندما انهار الاتحاد السوفييتي لم نجد من ينتج لنا العتاد الكهرمائية الضخمة المصممة سوفيتياً لسد تشرين، المنجز إنشائياً آنذاك (بداية التسعينيات) سوى الصين، وقد أنجزت العمل بمهارة فائقة.

ارتفاع أسعار الخضر في اللاذقية بشكل غير مسبوق

اتحاد الفلاحين لـ«الوطن»: تراجع المزروعات الصيفية ٥٠ بالمئة بسبب قلة مياه الري

اللاذقية– عبير محمود

تشهد أسعار الخضر والفواكه والمواد الغذائية بشكل عام ارتفاعاً غير مسبوق في أسواق اللاذقية، وسط حالة ذهول من المواطنين من ذوي الدخل المحدود عن الارتفاع اليومي لسعر المواد من دون حسيب ولا رقيب وفق تعبيرهم.

وذكر أحد المواطنين أن شراء مواد أي «طبخة من دون لحمة» تكلف بين ٦٠– ٧٠ ألف ليرة من دون احتساب سعر الغاز! مشيراً إلى أنه بات من المؤذي نفسياً رؤية قائمة طلبات ربة المنزل بسبب العجز عن تأمين معظمها بشكل يومي!.

ورأت إحدى السيدات بأنه من غير المقبول أن تسجل أسعار الخضر والفواكه أرقاماً قياسية آنية وكأنها في البورصة!.

وبينت أن سعر كيلو البطاطا إلى ٦ آلاف ليرة والباذنجان قفز إلى ٥٥٠٠ ليرة والخيار إلى ٦٥٠٠ ليرة، والعيشة خانم بحوالي ١٨ ألف ليرة، والعنب يناطح ١٣ ألف ليرة، والثوم يتجاوز ٣٥ ألف ليرة، والرز بين ٨– ٣٠ ألفاً حسب نوعه، وربطة المعكرونة بـ٨ آلاف ليرة، وجرزة البقدونس بألف ليرة، متسائلة عن كيفية تأمين لقمة العيش مع ارتفاع الأسعار بين ساعة وأخرى.

رئيس اتحاد الفلاحين في اللاذقية أديب محفوض بيّن لـ«الوطن»، أن السبب الرئيسي لارتفاع أسعار الخضر يعود لقلة وجود المواد في السوق مقابل الطلب الكبير من المواطنين هذه الفترة، مشيراً إلى أن مبدأ العرض والطلب يحكم السوق وخاصة الخضر.

وأشار إلى أن قلة الخضر الصيفية في الفترة الحالية بسبب إحجام عدد كبير من الفلاحين في المحافظة عن زراعتها بعد تحذيرات الموارد المائية من عدم وجود مياه ري كافية لسقاية المزروعات الصيفية جراء عدم تخزين كاف للسدود.

وقال محفوض: تراجعت نسبة المزروعات الصيفية بنحو ٥٠ بالمئة عن الموسم الماضي، إذ تمت زراعتها من الفلاحين الذين لديهم مصادر مائية كالآبار دون الاعتماد على مياه الري للخضار وفق تحذير الموارد المائية في المحافظة قبل بداية موسم الزراعة وبالتالي انخفضت الكميات المعروضة في السوق بشكل كبير مقابل زيادة الطلب بهذه الفترة بشكل خاص وهي فترة «المؤونة».

وبالنسبة لمراقبة الأسواق، أكد رئيس دائرة حماية المستهلك في اللاذقية رائد عجيب لـ«الوطن»، أن الدوريات التموينية تواصل عملها في الأسواق على مدار الساعة، مبيناً تسجيل ٢٣٠ ضبطاً لمخالفات متعددة ضمن الأسواق منذ بداية الشهر الجاري حتى تاريخه.

وأضاف عجيب: تم تنظيم ٣٢ ضبطاً لمخالفات عدم الإعلان عن الأسعار، و١١ ضبطاً كبدل أجور خدمات، و٩ ضبوط لعدم حيازة فواتير، إضافة لسحب ٦٠ عينة غذائية وغير غذائية للتأكد من مطابقتها للمواصفات القياسية السورية، مشدداً على معاقبة المخالفين وفق القانون أصولاً.

نصف مليار ليرة إعانة لبلديات الرقة وتفشيل مناقصة لتزفيت شارع في معدان

محمود الصالح

درس المكتب التنفيذي في محافظة الرقة خلال اجتماعه الأخير برئاسة محافظ الرقة عبد الرزاق خليفة عدداً من القضايا المدرجة على جدول أعماله والمتعلقة بتخديم الريف المحرر، والواقع المعيشي والتنموي لتلك المناطق.

وتم إقرار مشروع محضر لجنة الموازنة المستقلة لدراسة المقترحات لتنفيذ عدد من المشاريع في الوحدات الإدارية بموجب المساهمات والإعانات من وزارة الإدارة المحلية والبيئة وفق عمليات تنفيذ المشاريع ذات الأولوية، حيث وصلت قيمة الإعانات المقدمة من وزارة الإدارة المحلية لمحافظة الرقة ٥٠٠ مليون ليرة سورية.

كما تمت الموافقة على تنفيذ مشروع تأهيل مقر المجمع التربوي بالسبخة عن طريق مناقصة عامة، وتم إقرار تفشيل مناقصة مشروع تزفيت شارع خلف البلدية (سوق تجارة) التابع لمجلس مدينة معدان والإعلان وفق الأسعار الرائجة.

كما أقر المكتب التنفيذي تحديد عمولة بيع ربطة الخبز في الريف المحرر (عمولة المعتمد مع أجور النقل) بقيمة ١٠٠ ليرة سورية على الربطة الواحدة.

وفي جانب آخر أكد المحافظ ضرورة متابعة واقع الأسواق ومراقبة الأسعار وضبطها من خلال اللجان المشكلة في الوحدات الإدارية ومديرية التجارة الداخلية وحماية المستهلك وبالتنسيق مع عضو المكتب التنفيذي المختص وتنظيم الضبوط اللازمة وإحالة المخالفين للقضاء وفق أحكام المرسوم رقم ٨ بما يوفر جميع المواد الاستهلاكية وبالأسعار المناسبة.

وشدد المحافظ على ضرورة الانتهاء من تنفيذ مشروع تعبيد طريق شويحان قبل قدوم فصل الشتاء وهو بطول ٢٨,٥ كم وهذا المشروع من تنفيذ مؤسسة الإسكان العسكري.

وأكد عضو المكتب التنفيذي لقطاع الخدمات على متابعة تنفيذ المشروع وتوجيه لجان الإشراف على متابعة العمل وذلك من أجل الانتهاء من تنفيذه لما له من أهمية لكونه نقطة الوصل بين الريف الشرقي والريف الغربي والمحافظات الأخرى.

شكاوى في حمص حول المداجن... بعد كل الإجراءات والتكاليف وصلنا إلى حائط مسدود

مدير الموارد المائية: لا يمكن التسوية للمداجن التي تبعد أقل من ألف متر عن آبار مياه الشرب

حمص - نبال إبراهيم

وردت إلى «الوطن» عدة شكاوى من أصحاب مداجن الفروج بريف حمص حول عدم تمكنهم من متابعة ترخيص مداجنهم وإيقاف تسويتها وفق القرار الذي تضمن تسوية أوضاع المداجن القائمة قبل عام ٢٠١٢ واستثنائها وتجاوز كل الصعوبات والثغرات التي كانت تقف عائقاً بالترخيص في السابق.

وبين المشتكون أن القرار كان بتسوية أوضاع المداجن القائمة على الواقع الراهن، لذا قام أصحاب تلك المداجن بالمضي قدماً في القيام بإجراءات الترخيص وفق الأصول، لكونهم سيحصلون بعد الترخيص على مستحقات مداجنهم من مادتي المازوت وفحم الكوك بالسعر المدعوم وهذا ما يشجعهم على تربية الدواجن والاستمرار بعملهم.

وأشار المشتكون إلى أنهم قاموا بالحصول على المخططات المساحية وموافقات الجوار وغيرها من الأوراق والثبوتيات، وتم تجهيز الأضابير بشكل كامل وتكبدوا مبالغ مالية تصل إلى مليون ليرة سورية بكشوف وإيصالات مالية تم دفعها لعدة جهات ذات صلة، علاوة على أجور نقل هذه اللجان من المدينة إلى قراها وبالعكس.

ولفت المشتكون إلى أنهم وبعد الانتهاء من إنجاز الأضابير تم تسليمها إلى دائرة الإنتاج الحيواني بمديرية زراعة حمص ليتم بعدها الحصول على موافقة من مؤسسة المياه والموارد المائية بالبعد عن آبار الدولة، لينطلقوا حينها أن مداجنهم لا تحقق شرط البعد عن آبار الدولة لكونها تبعد أقل من ألف متر عن تلك الآبار بعشرات الأمتار فقط.

وأكد المشتكون أن بعض المعنيين بالمحافظة بينوا إمكانية تجاوز هذه العقبة بعد تقديم صاحب العلاقة تعهداً بعدم التقدم بطلب لحفر بئر ارتوازية في حال النقطة التي لن تؤثر بشكل فعلي في الاشتراط، ولاسيما أنهم جهزوا كل ما يلزم من ثبوتيات وموافقات وتكبدوا مبالغ مالية كبيرة وعناء ومشقة لتجهيز أضابيرهم.

من جهته بين مدير الزراعة في حمص يونس حمدان لـ«الوطن» أنه تتم تسوية المنشآت الزراعية أو الصناعية التي تعتمد على المنتجات الزراعية القائمة والمستمرة وفق البلاغ ١٦ والتعديلات والتعليمات اللاحقة وفق البلاغ رقم ١٠ بحسب نوع المنشأة وفق شروط محددة، وأنه بما يخص المداجن يتقدم صاحب العلاقة بالتسوية ضمن المدة المحددة إلى الأمانة العامة بالمحافظة أو إلى الوحدة الإدارية المعنية، ثم تقوم اللجنة بالمحافظة بدراسة الوثائق كاملة وإحالة ترخيص هذه المنشأة إلى الجهات المعنية لتحقيق الاشتراطات المذكورة ضمن البلاغ رقم ١٦ المتضمن تسوية المنشآت القائمة والمستمرة وغير الحاصلة على الترخيص الإداري والتي تقع خارج المخططات التنظيمية.

وأكد أن الاشتراط الأساسي للمداجن ومنشآت الثروة الحيوانية لتأخذ موافقة مديرية الزراعة أن تحقق شروط القرار رقم ٩٠ المتضمن وأهمها البعد عن آبار الدولة مسافة ١ كم.

وأشار حمدان إلى أنه من المفترض من صاحب العلاقة عند تقديم الطلب والإحالة إلى الجهة المعنية في مديرية الزراعة الاطلاع على جميع الشروط قبل الكشوفات، وأن صاحب العلاقة أعلم ما إذا كانت منشآته تحقق الشروط أو لا، وبالتالي فإن الكشوفات التي أجرتها اللجان الفنية بمديرية الزراعة وغيرها من الجهات جاءت بناءً على طلب صاحب العلاقة باعتبار المنشأة محققة للشروط، وبالتالي في حال لم تحقق الشروط فإن المسؤولية تقع على عاتق صاحب العلاقة مقدم الطلب وطالب الترخيص.

وأكد حمدان أن الدائرة المعنية بالمديرية تقوم حكماً باطلاع جميع طالبي الترخيص على الاشتراطات قبل الكشوفات، لافتاً إلى أن الاشتراطات المذكورة بالقرار ٩٠ لا تخص فقط وزارة الزراعة، حيث إن هناك اشتراطات تخص وزارة الموارد المائية وأخرى تخص وزارة الإدارة المحلية لكون لجنة القرار ٩٠ في لجنة مشكلة برئاسة عضو من مديرية الزراعة وهناك أعضاء من الموارد المائية والخدمات الفنية لتحقيق الاشتراطات كاملة، وبالتالي فإن المسافات خارج المخططات التنظيمية والبعد عن منطقة الحماية هي اشتراطات وزارة الإدارة المحلية، والبعد عن آبار الدولة هي اشتراطات وزارة الموارد المائية، لذلك فإن الجهة التي تحدد الشروط هي الجهة المعنية التي تسمح بالتسوية.

من جانبه أكد مدير الموارد المائية في حمص إسماعيل إسماعيل لـ«الوطن» عدم إمكانية تسوية المداجن القائمة والمستمرة التي لا تحقق شرط القرار الناظم رقم ٩٠، أي التي تبعد أقل من ألف متر عن آبار مياه الشرب.